الثقافة السياسية والمجتمع المدني في الجزائر: اشكالية العلاقة

أ. عمر عبد الله مرزوقي(*) أ.م.

فايزة ميلود صحراوي(**)

الملخص:

في ضوء ما يشكله العامل الثقافي من أهمية بالغة في سياق التأسيس لمجتمع مدني فاعل ومشارك في عملية بناء الديمقراطية وتحقيق التنمية السياسية، يحاول هذا المقال البحث في مفهوم الثقافة السياسية والمجتمع المدني مع الوقوف على طبيعة العلاقة القائمة بينهما في جانبها النظري، ثم الانتقال إلى تشريح أزمة المجتمع المدني في الجزائر في ظل القيم الثقافية السائدة لفهم العلاقة بين المتغيرين في جانبها الإمبريقي، كخطوة نحو الكشف عن محورية القيم الديمقراطية في تفعيل المشاركة السياسية وبلوغ مرحلة الترسيخ الديمقراطي.

In light of what constitutes the cultural factor from a great importance in the context of the incorporation of an active and participant civil society in the process of democracy- building and the achievement of political development, this article tries to look at the concept of the political culture and the civil society with the stand on the nature of existing relationship between them in its theoretical part, then the move to dissection of the civil society crisis in Algeria under the prevalent cultural values for understanding the relationship between the two variables in its empirical part, as a step towards the detection on the pivoting of democratic values in activating the political participation and attainment the democratic consolidation phase.

(*)علوم سياسية وعلاقات دولية. جامعة الحاج لخضر باتنة1.

(**)علوم سياسية وعلاقات دولية. جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.

مقدمة:

لقد شهدت الحقبة الأخيرة من القرن الماضي تصاعد موجة المطالبة بالديمقراطية في مختلف دول العالم، لكن الملاحظ والمتفق عليه عموما أن الديمقراطية ليست مجرد مؤسسات سياسية وقوانين وقواعد حقوقية، فهذه الأخيرة على الرغم من أهميتها لا تصنع الديمقراطية التي هي ثقافة أيضا، بمعنى مجموعة القيم والمعتقدات التي توجه سلوك الأفراد حكاما ومحكومين نحو تحقيق الصالح العام في إطار سلمي توافقي.

وبما أن الديمقراطية كبنية وآلية وممارسة ترتكز على مفهوم المشاركة السياسية، إذ لايمكن أن تبنى الديمقراطية في أي بيئة بدون مشاركة سياسية مجتمعية فاعلة، لأن مستوى المشاركة هو الذي يحدد مستوى الديمقراطية، فإن لمؤسسات المجتمع المدني دورها الذي لا يستهان به في تفعيل المشاركة السياسية وتسريع العملية الديمقراطية، لكن هذه المؤسسات هي الأخرى لا تنشط فقط لوجود هياكل تنظيمية، فلا قيمة لهذه الهياكل في حد ذاتها ما لم تعزّزها بل وتسبقها ثقافة مواكبة تشدّد على ضرورة تقيّد السلطات بحدود معينة في تعاملها مع المواطنين، وتحفز من ناحية أخرى المواطنين على المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم في إطار جماعي منظم.

بناءا على ما تقدم، وفي ضوء ما تشكله الثقافة السياسية من أهمية للمجتمع المدني المشارك في بناء الديمقراطية وتحقيق التنمية السياسية ، سنبحث في هذه الورقة ماهية الثقافة السياسية والمجتمع المدني مع الوقوف على طبيعة العلاقة القائمة بينهما في جانبها النظري ،وكذا واقع المجتمع المدني الجزائري في ظل الثقافة السياسية السائدة.

أهمية الدراسة:

بالرغم من توسع الدراسات السياسية في الجزائر على العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، لتتجاوز مستوى التحليل التقليدي الأعلى ، إلى مستوى غير تقليدي أدنى، بتقديم أطروحات مستندة إلى أحكام قبلية عن طبيعة الثقافة السائدة، ونظريات مسلم بقوتها التفسيرية غير المجالية، إلا أن مشكلة فعالية المجتمع المدني في الجزائر تبقى قائمة،لان تنظيمات المجتمع المدني لا يمكن أن تكون فاعلة في الحياة المجتمعية عامة إلا في ظل بيئة

ثقافية قادرة على ترسيخ قيم المشاركة والمواطنة والانتماء في المجتمع ،وفي هذا السياق تبرز أهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع به الثقافة السياسية في إنتاج نسق تشابكي للمعايير المحددة للارتباطات الثقافية المختلفة لأي نظام من الأنظمة المبلورة للكيانات المجتمعية في الجزائر .

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف لعل أبرزها:

- تحديد مفهوم الثقافة السياسية والمجتمع المدني، والوقوف على مدى مشاركة أفراد المجتمع الجزائري في الحياة السياسية.
- فحص واقع الثقافة السياسية في الجزائر .
- معرفة نتائج التقاء قيم الثقافة السياسية بمؤسسات المجتمع المدني ،في ظل بيئة سياسية جزائرية تعرف حالة من الانتقال والتغير.

أولا :الثقافة السياسية والمجتمع المدني: المفهوم والعلاقة.

أ – مفهوم الثقافة السياسية:

على الرغم من أن العامل الثقافي كان عاملا مهما في التحليل السياسي، إلا أن مفهوم الثقافة السياسية يعد أحد المفاهيم الجديدة نسبيا في أدبيات علم السياسة، وقد كان للعالم الأمريكي"غابرييل ألموند" السبق في هذا السياق، بعد أن كان أول من استخدم المفهوم سنة 1956، مشيرا إلى أن الثقافة السياسية هي مجموعة:" مجموعة التوجهات السياسية والاتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي ومكوناته وتجاه دوره كفرد في النظام السياسي[1].

ويعرفها "سيدني فيربا "بأنها: "منظومة المعتقدات المجربة والرموز والقيم المعبرة التي يتم التعرف من خلالها على الوضع أو الحدث السياسي المتخذ والقائم"[2].

أما"رشاد القصبي "فيرى بأن الثقافة السياسية هي: "ذلك الشق السياسي من الثقافة العامة السائدة في المجتمع، تشكلها مجموعة من القيم والمعايير والمعتقدات والتوجهات والرموز التي تحكم السلوك السياسي"[3].

من ناحية أخرى، ترتبط الثقافة السياسية بعملية أوسع نطاقا تنطوي على التنشئة السياسية للأفراد، فالأولى هي انعكاس ونتاج للثانية، بحيث تمثل التنشئة السياسية تلك العملية التي تسعى كافة مؤسسات التنشئة (رسمية كانت أو غير رسمية) من خلالها إكساب الفرد(طفلا، مراهقا، فراشدا) القيم والتوجهات السياسية اللازمة لتحقيق التكيف مع أهداف المجتمع، ليس فقط من أجل الحفاظ على الوضع القائم في نقل الثقافة السياسية من جيل إلى آخر بصورة جامدة وآلية، لكن تتضمن كذلك عملية تغيير أو خلق الثقافة السياسية الملائمة لاستقرار المجتمع[4].

ويمكن قياس وتحديد الثقافة السياسية لأي مجتمع من المجتمعات حسب" فيربا " و"ألموند" من خلال معرفة مدى إدراك وشعور وتقييم الأفراد لأربعة جوانب أساسية من الحياة السياسية، هي كالآتي5:

- النظام ككل **System as general object**: بمعنى ماهو إدراك الفرد وشعوره وتقييمه لأمته ونظامه السياسي في معانيه العامة، تاريخه، مساحته، موقعه، قوته وشكله الدستوري...الخ.
- جانب المدخلات **Input objects**: ما هو إدراك الفرد وشعوره وتقييمه للبنى والأفراد والجماعات السياسية المختلفة، فضلا عن العمليات السياسية التي يتم من خلالها التعبير عن المطالب المختلفة وتقديمها إلى السلطات السياسية لتحويلها إلى قرارات ملزمة.
- جانب المخرجات **Output Objects**: ما هو إدراك الفرد وشعوره وتقييمه لكيفية وضع وتنفيذ السياسات العامة في المجتمع وما هية البنى والأفراد والقرارات التي تدخل في هذه العملية .
- دور الذات **Self as object**: ويشمل مدى إدراك الفرد لدوره كعضو في نظامه السياسي، وما هو إدراكه لحقوقه وقدراته وواجباته وكيفية المشاركة والتأثير في الحياة السياسية، وماهية المعايير التي يستخدمها لتكوين آرائه حول النظام السياسي وتقييمه لجوانبه المختلفة.

وبناء على طريقة توزيع هذه الأبعاد الثلاثة (الإدراك، الشعور، التقييم) صنف "ألموند "و"فيربا" الثقافة السياسية إلى ثلاث أنواع هي:

1. الثقافة السياسية الضيقة أو المحلية **The Parochial Political Culture**: إن الفرد في هذه الثقافة لديه معلومات ومدارك ضيقة خاصة بالمجتمع المحلي كالأسرة والقبيلة والعشيرة، أما إدراكه ووعيه لنظامه السياسي ككل فهو محدود وغير واضح، لذلك فإن إدراكه للجوانب الأربعة (النظام ككل، المدخلات، المخرجات ودور الذات) هو إدراك بسيط ومشوش بسبب ضعف الوعي السياسي.
2. الثقافة السياسية الرعوية أو التابعة **The Subject Political Culture**: تبرز هذه الثقافة عندما يكون هناك إدراك لدى الأفراد بالنظام ككل وبجانب المخرجات، مع غياب أو تذبذب الإدراك بجانب المدخلات دور الذات في العملية السياسية والتأثير على النظام السياسي، فشعور الفرد وتقييمه للنظام السياسي ومخرجاته قد يكون شعورا وتقييما مؤيدا أومعارضا[6]، فالخاضع إما يكون منجذبا وبقوة تجاه السلطات، أو يكون غير منجذب نحوها ويقيمها بوصفها غير شرعية[7]، إلا أن موقف الفرد وسلوكه الفعلي يتميز بالسلبية ويفسر دوره على أنه قبول للسلطة دونما أي تحدي لتغييرها سواء كان راضيا عنها أم لا.
3. الثقافة السياسية المشاركة **The Participant Political Culture**:في هكذا ثقافة يكون الفرد مدركا للجوانب الأربعة، فالفرد يعرف حقوقه وواجباته ويثق في كفاءاته وقدرته على التأثير في الحياة السياسية، ويفسر دوره على أنه إيجابي وفعال في العملية السياسية[8]، فنجده يؤثر في النظام السياسي بطرق مختلفة كالمساهمة في الانتخابات أو المظاهرات أو تقديم الاحتجاجات، فضلا عن ممارسة نشاط سياسي من خلال عضوية حزب سياسي أو جماعة ضغط[9].

ب. ماهية المجتمع المدني.

المجتمع المدني مفهوم غربي النشأة، أسهمت في صياغته مدارس فكرية وإيديولوجية متعددة في إطار الحضارة الغربية(هوبز، لوك، هيغل وصولا لغرامشي وبوتنام) وعموما يقصد بالمجتمع المدني "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف"[10]، وهو يشمل كل من الجمعيات والنقابات والأحزاب والأندية والتعاونيات.

كما ينطوي مفهوم المجتمع المدني على ثلاث أركان رئيسية هي:

الركن الأول: الفعل الإرادي الحر: حيث يتكون بالإرادة الحرة للأفراد من أجل تحقيق مصلحة مادية ومعنوية أو الدفاع عنها.

الركن الثاني: التنظيم الجماعي: فهو مجموعة من التنظيمات، كل تنظيم فيها يضم أعضاء اختاروا عضويتهم بمحض إرادتهم لكن بشروط يتم التراضي بشأنها.

الركن الثالث: ركن أخلاقي سلوكي: ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين[11].

ولقياس مدى فاعلية أو تخلف مؤسسات المجتمع المدني قدم "صامويل هنتكتون"في هذا الإطار أربع مؤشرات كيفية يمكن من خلالها قياس ذلك، وهي[12]:

1. **القدرة على التكيف في مقابل الجمود: بمعنى قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات البيئية المحيطة بها.**
2. **الاستقلال في مقابل التبعية والخضوع: أي لا تكون المؤسسة خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الجهات أو الأفراد حيث يسهل السيطرة عليها وتوجيه نشاطها، فضلا عن مدى تدخل الدولة فيها.**
3. **التعقد في مقابل الضعف التنظيمي: بمعنى تعدد هيئات التنظيم ووجود تنظيم سلمي داخلها، إلى جانب انتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع، وبالتالي، تعدد ولاءاتها وأهدافها.**

4. التجانس في مقابل الانقسام: ويعني عدم وجود صراعات داخل التنظيم بإمكانها أن تؤثر على نشاطه.

ومن ناحية أخرى، إن المؤشرات الكيفية على أهميتها لا تكفي وحدها لقياس مدى فاعلية مؤسسات المجتمع المدني، بل يجب الاستناد في ذلك أيضا على المؤشرات الكمية، وهي كالآتي[13]:

- الاتساع الجماهيري: ويقاس بعدد المنظمات والجمعيات القائمة وحجم العضوية، أي حجم الموارد المادية

والبشرية التي تمتلكها تلك الوحدات وتمكنها من تمويل نشاطها تغطية احتياجات أعضائها ذاتيا، ومدى ما تتمتع به من حرية في التعبير والتنظيم، وهنا تنشأ إمكانية قيام مجتمع مدني ديمقراطي يكون بمثابة جوهر لنظام ديمقراطي فاعل في المجتمع كله.

- مستوى الحضور في الجمعية العامة: إن حضور اجتماعات الجمعية العامة يتيح للأعضاء مراقبة الأداء ومحاسبة مجلس الإدارة على نشاطه، وبذلك يساهمون في إعلاء قيم الشفافية والمحاسبة.
- معدلات التغيير في عضوية الإدارة: من أبرز الأسس التي تقوم عليها الديمقراطية هي مبدأ التداول على السلطة، وبالتالي، فإن الحكم على مدى فاعلية وديمقراطية أي تنظيم يمكن ملاحظته من خلال حجم ومعدلات التغيير التي تكون على مستوى هيئاته القيادية.
- حجم العمل التطوعي في عمل الإدارة: تعد الطوعية أحد المرتكزات التي يقوم عليها المجتمع المدني، وبالتالي، لا يمكن الحديث عن مجتمع مدني قوي إلا من خلال الإسهام بطريقة اختيارية وحرة في خدمة المجتمع دون مقابل مادي على ذلك.

ج- الثقافة الديمقراطية كمؤشر للمجتمع المدني الفعال.

إذا كان من غير الممكن للديمقراطية أن تنضج وتترسخ على مستوى الممارسة السياسية إلا في ظل بنية ثقافية تقوم على المساواة وحرية العمل السياسي للقوى والتنظيمات السياسية المختلفة، فلا يمكن لمؤسسات المجتمع المدني بوصفها أبرز أدوات

العمل السياسي أن تكون فاعلة في سياق العملية الديمقراطية وتحقيق التنمية السياسية من دون إطار ثقافي يساعد على ذلك، فالمجتمع المدني قبل كل شيء هو مجتمع ثقافة وقيم وأفكار ترسخت في ذهنية الأفراد وتبلورت في شكل توجهات فكرية تطلب تنظيمها وتوجيهها، وبالتالي، فبناء مجتمع مدني مشارك يرتبط أساسا بنظام القيم، لا سيما قيم الاستقلالية الفردية والحرية الشخصية ونمط العلاقات الإنسانية المرتكز على قيم التسامح والحوار التي تتطلب احترام الآخر المختلف معه، والقبول بالتعددية وعدم التعصب لجماعة معينة[14].

على هذا الأساس، نجد أن التأسيس لمجتمع مدني فعال ومشارك في تحقيق التنمية السياسية يرتبط بمدى احتواء الثقافة السياسية لمجتمع ما على قيم ديمقراطية تدعم المعايير الكيفية والكمية المحددة لقوته وفاعليته، فالمجتمع المدني الفاعل هو الذي ينقل العملية السياسية إلى مستوى العمل المؤسسي، ليشكل أحد القنوات الهامة للمشاركة السياسية، كونه يشارك في عملية صنع القرار من خلال التعبير عن المصالح وتجميعها ثم تقديمها للمؤسسات الحكومية[15]، ليؤثر في رسم السياسات والخطط العامة على المستويين المحلي والوطني من خلال اقتراح البدائل والتفاوض عليها وليس فقط العمل الاستشاري الشكلي (حيث يشرك في مرحلة الصياغة ثم التنفيذ)،الأمر الذي يتيح له مراقبة الحكومات والضغط عليها إذا ما خالفت مبادئ الدستور أو المصلحة العامة (تقييم القرارات، كشف التجاوزات ومحاربة الفساد الإداري والسياسي)، وهو ما يجعله شريكا فعليا (إلى جانب الدولة والقطاع الخاص) في تحقيق التنمية الإنسانية بشكل عام والسياسية على وجه الخصوص.

ثانيا: دراسة إمبريقية لمسألة الثقافة السياسية وعلاقتها بالمجتمع المدني في الجزائر.

أ– طبيعة الثقافة السياسية الجزائرية.

هناك عدة متغيرات تداخلت في تكوين الثقافة السياسية الجزائرية، منها المؤثرات الجغرافية والأرضية التاريخية (تعاقب الغزاة على أرض الجزائر خاصة الاستعمار الفرنسي بالإضافة إلى ثورة أول نوفمبر)، وكذا الدين الإسلامي واللغة العربية اللذان مثّلا أهم دعامة للشخصية الجزائرية وإحدى قنوات التنشئة الأساسية، فضلا عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الجزائر.

وبما أن الحديث عن الثقافة السياسية لمجتمع ما يشير إلى النظام السياسي الذي أدمجه الفرد في تفكيره ومشاعره وقيمه، بمعنى اتجاهات الأفراد نحو النظام السياسي ومدى مشاركتهم في صنع القرارات، فإن الثقافة السائدة لدى المجتمع الجزائري تقوم على اعتقاد الأفراد بأن السلطة السياسية متوحدة في شخص الحاكم وليست مودعة في مؤسسات، كما يكاد يفقد الأفراد ثقتهم في السلطة الحاكمة بسبب انعدام الشفافية والحوار الصريح حول الأمور المجتمعية (خير دليل على ذلك الأحداث التي مرت بها البلاد في فترة التسعينات)، فالفرد الجزائري لا يستطيع التعبير عن رأيه بكل حرية إما خوفا من العقاب (حرية التعبير والمشاركة في اتخاذ القرار شكلية صورية)، أو لغياب روح المبادرة معتبرا أن الدولة هي المسؤولة عنه[16]، وفي مقابل ذلك، تعتبر النخبة الحاكمة في الجزائر نفسها الأقدر والأجدر بإدارة شؤون البلاد دون غيرها، مبدأها الهيمنة ورفض التعدد والمشاركة في الحياة السياسية.

وبالتالي، يمكن القول أن الثقافة السياسية السائدة في الجزائر هي ثقافة خضوعية رعوية، ترتكز على القوة والإقصاء، ولا تتضمن قيما كالتسامح والقبول بالتعدد التي تفتح المجال أمام مشاركة كل فئات المجتمع في الحياة السياسية على أساس المواطنة الحقة، وهذا راجع كما يرى الأستاذ" مصطفى حجازي "في كتابه" التخلف الاجتماعي: سيكولوجية الإنسان المقهور" إلى السمات الشخصية التي تميز الفرد في البلدان النامية بما فيها الفرد الجزائري، وهي كالآتي[17]:

- **الشعور بالدونية التي تشجع على شيوع تصرفات المبالغة في تعظيم السيد.**

- الشعور بالشك والحذر من الآخرين.
- تحقير الذات ولومها بدل الرجوع إليها وكذا الميل إلى الغضب والعنف.
- الاتكالية والقدرية وتغلب الخرافية على المصير.
- قصور الفكر النقدي والمثابرة الفكرية والافتقار إلى الثقة في التصدي للواقع.

وقد تولدت هذه السمات إثر العديد من العوامل لعل أبرزها:

1- الدور الذي مارسه الاستعمار الفرنسي من تهديم مستمر ويومي لشخصية الفرد الجزائري، حيث زرع عقد النقص والخوف وعمقها فيه[18]، كما أوجد الاستعمار نمطين ثقافيين متعارضين[19]:

- متغرب متأثر بالثقافة الغربية وحضارتها (نخبة مفرنسة).
- وطني متشبث بقيمه الثقافية المحلية (نخبة معربة).

2- التخلف العام الناتج عن سلطوية الأنظمة القائمة.

وللأسرة دورها الحاسم في نشر الثقافة التي تنظر للدولة المركزية والمتدخلة على أنها عامل رئيسي في رعاية الصالح العام، وهذا له جذوره في أنماط السلطة الأبوية النابعة من التقاليد العائلية التي تعتبر الطاعة بدون مناقشة أحد أركانها، بالإضافة إلى طبيعة المناهج التربوية وطرق التدريس السائدة التي تكرس الخضوع والطاعة والتبعية، وتقوم على التلقي السلبي بدلا من تحفيز المتمدرسين على النقد البناء للمسلمات الاجتماعية والسياسية[20].

ب- واقع المجتمع المدني الجزائري في ظل الثقافة السياسية السائدة.

في الجزائر لا تختلف الرؤية النخبوية للمجتمع المدني كثيرا عن ذلك الاعتقاد الراسخ لدى النخب العربية الحاكمة، فإذ كان المجتمع المدني يشير إلى مجموعة المؤسسات والهيئات والتنظيمات ذات الصبغة السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية التي تنشأ خارج نطاق سلطة الدولة ودائرة تأثيرها (أحزاب سياسية، جمعيات، ونقابات) وتشكل قوة مضادة للسلطة السياسية الممثلة للدولة[21]، فإنه لا يمكن الحديث عن مجتمع مدني بهذا المفهوم في الجزائر فهو غائب ومغيب يفتقر إلى الاستقلالية والفعالية، وهذا راجع إلى مجموعة من العوامل القانونية والسياسية والاقتصادية المتأثرة في الأساس بالمسوغات

الثقافية، حيث أن التشوش والتشوه في الثقافة السياسية للنخبة الحاكمة (التي تؤمن بالمركزية في صنع القرارات) يجعلها ترى وجود مجتمع مدني قوي وفاعل تهديدا لها ولمصالحها يستلزم مراقبته والسيطرة عليه.

فبعد الاستقلال إلى غاية 1990 احتكرت الدولة المجال السياسي وسيطرت على المجتمع بمؤسساته، لذلك لم نعرف في الجزائر على حد تعبير" ألفرد ستيفان" ما يعرف بـ"الإدماجية المجتمعيةSociétal Corporation" التي تعمل على قيام وتأسيس مؤسسات المجتمع المدني تلقائيا وباستقلال عن الدولة، وعلى العكس من ذلك فقد عرفنا "إدماجية الدولة"State Corporation أي تحكم الدولة في إنشاء هذه المؤسسات من خلال القوانين والإجراءات السلطوية، وقد استعمل في هذا السياق"حزب جبهة التحرير الوطني" كآلية للرقابة ووسيلة للإخضاع وفرض الطاعة هدفها طمس المجتمع المدني[22].

وبالرغم من المكانة القانونية التي اكتسبتها الجمعيات ذات الطابع السياسي والاجتماعي من خلال المادتين(39) و(40) من دستور 27 فيفري 1989، وبروز ذلك أكثر تنظيما في دستور 20 نوفمبر 1996،إلا أن فرض قانون الطوارئ ومحاربة الإرهاب قيّدا كثيرا الفعل الطوعي في الجزائر[23]، ويتضح ذلك أكثر من خلال فحص التطور الكمي والكيفي لهذه المؤسسات، فحسب إحصاءات وزارة الداخلية والجماعات المحلية لسنة 2012، يبلغ عدد الجمعيات في الجزائر قرابة مئة ألف جمعية من بينها 92627 جمعية محلية و1027 جمعية وطنية معتمدة من طرف الدولة[24]، كما وصل عدد الأحزاب إلى ما يقارب 60 حزب سياسي، وقراءة بسيطة في هذه الأرقام تمكننا من إعطاء تفسير بسيط وواضح هو أن هذا يبدو أمرا إيجابيا، لكن القراءة الكمية لا تعكس دائما الواقع، وهي غير كافية لتدلل على مدى قوة منظمات المجتمع المدني، وإنما يجب كذلك دراسة التطور الكيفي لهاته المنظمات حتى نتمكن من إدراك مدى فاعليتها، فالمفارقة هنا أن أغلب هذه الجمعيات والأحزاب غير فاعلة وصارت مجرد هياكل للبزنسة والصعود السريع نحو المناصب لدخول دهاليز السلطة،خاصة وأن هذه الأخيرة عرفت كيف تستغل هذه الهياكل وتحولها من مؤسسات للتكوين والتدريب على تحمل القضايا العادلة وصناعة

الرأي والأفكار إلى هياكل صناعة التعصب وعقد الصفقات وتهيئة الولاءات، حتى وإن عمل البعض منها (منظمات المجتمع المدني) فعلا على التغيير وإدخال تعديلات على وظائفها تكيفا مع مستجدات ومتطلبات البيئة، فإن الأغلبية المطلقة منها محتفظة بأهداف معينة لا تتغير.

كما أن التكيف الوظيفي لمؤسسات المجتمع المدني لا يكفي وحده للحكم على مدى قوتها وتأثيرها، بل لا بد أيضا من قياس التكيف الزمني للمنظمة، أي مدى قدرة المنظمات على الاستمرارية كونه يمثل مؤشرا هاما على تطور المؤسسة ومصداقيتها، وفي الجزائر نجد الكثير من الجمعيات والأحزاب لا تستمر وتتسم بطابع المرحلية، وذلك لجملة من الأسباب لعل أبرزها:

1- العراقيل البيروقراطية: والتي تمت ملاحظتها على مستوى الجهات الرسمية المعنية بالتسجيل والاعتماد، وقد علّق رئيس جمعية المكفوفين على ذلك قائلا: "العراقيل البيروقراطية والإدارة تقتل الجمعية في مرحلتها الجنينية، أحيانا يقطع الواحد منا آلاف الكيلومترات إلى الجهة المعنية بالأمر دون أن يستقبل، وأحيانا ينتظر لساعات طويلة دون الحصول على الموعد"[25].

2- الإمكانيات المادية والمالية: نجد العديد من الجمعيات قد توقف نشاطها نظرا للصعوبات المالية التي تعاني منها، كما أن تمويل منظمات المجتمع المدني الذي يعد أحد عناصر فاعليتها وأساس استقلالية قراراتها يكون في الغالب من طرف الدولة التي تعتبر الممول الرئيسي لها ما يجعل هاته المؤسسات تابعة لها وتتصرف باسمها[26].

3- الظروف السياسية الصعبة التي مرت بها البلاد: حيث أدى عدم الاستقرار الأمني إلى تهديد العمل الجمعوي، وحال دون مواصلة نشاط الجمعيات في مختلف مناطق الوطن.

ومن الناحية التنظيمية، فإن حداثة التجربة لدى غالبية مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر لم يسمح لها بخلق بنية تنظيمية متعددة المستويات، إذ أنها لم تصل بعد إلى مستوى إدخال التخصص الكبير في وظائفها، أما من ناحية التوزيع الجغرافي فيلاحظ تمركزها في القسم الشمالي من البلاد بسبب الظروف الأمنية الصعبة، وقلة الوسائل المادية[27]، وعلى غرار الصراعات التي عرفتها هذه المنظمات وكان أغلبها لأسباب شخصية، فإن

مؤسسات المجتمع المدني الجزائري تتميز بعدم الثبات والاتساق الداخلي، وهذا راجع إلى غياب ثقافة التكافؤ النسبي في السلطة داخل مراكز اتخاذ القرار، وكذا غياب الثقة المتبادلة والتجانس بين الناشطين فيها، وبالتالي، سيادة عقلية الهيمنة والتسلط والتفرد بصناعة القرارات.

بناء على ما تقدم، نلمس بوضوح مدى ضعف منظمات المجتمع المدني الجزائري وعدم فاعليتها في الحياة السياسة والعامة، وذلك نظرا لما تعانيه من أزمات ومشاكل تعود بالدرجة الأولى إلى العلاقة المتوترة والمشبوهة بين الدولة والمجتمع في الجزائر، كانت أولى مسوغاتها غياب ثقافة ديمقراطية تجعل الأفراد يؤمنون بضرورة المشاركة وقدرتهم على التأثير في القرارات والأحداث وتغييرها لصالحهم لا الخضوع للسلطة والحكام، مع وجود سلطة حاكمة تتميز بثقافة التعصب والاحتكار والقمع والكبت لمختلف القوى الراغبة في المشاركة السياسية وبناء نظام ديمقراطي فعلي.

ج- سبل ترسيخ الثقافة الديمقراطية كآلية لبناء مجتمع مدني مشارك في الجزائر.

تتمثل إحدى المسائل المهمة المرتبطة بتأسيس مجتمع مدني مشارك في الجزائر في كيفية إعادة بناء وإحياء مضامين الثقافة السياسية بالشكل الذي يكرس قيم المشاركة والمواطنة والتسامح والقبول بالتعدد، لكن عملية إنضاج القيم الديمقراطية لم ولن تكن عملية سهلة ومحددة الأدوار، لأن المراد يتعدى كثيرا محيط السلطة السياسية والبناء الفوقي للمجتمع ليطال البنية الثقافية للمجتمع برمتها، وفي هذا المضمار، تبرز أهمية التربية والتعليم لتقليص الفجوة بين الفضاء النظري والواقع التجريبي لعملية الاستنبات الثقافي الديمقراطي[28].

إن قنوات التنشئة السياسية كأدوات رئيسة في التغيير الثقافي لها الدور الأكبر في نشر القيم الديمقراطية وتوطينها، ويتم ذلك من خلال عدة محاور تتمثل في الآتي:

- تنسيق وتوزيع الأدوار (الحقوق والواجبات): وهو ما ينمي في الأفراد روح المشاركة وتحمل المسؤولية والميل لاحترام المجتمع المكرس لمبدأ سيادة القانون.

• المساواة في المعاملة ومنح الفرص لتحسيس الأفراد بأهمية هذه القيمة ليس على صعيد الأسرة فقط وإنما على صعيد المجتمع.

• توسيع رقعة الحرية البناءة بين أفراد الأسرة كإتاحة المجال لهم للتفكير والتعبير والتصرف.

• إشاعة مناخ التسامح بين أفراد الأسرة تكون منطلقا لنشر هذه الروح الخلاقة في المجتمع بداعي الحفاظ على وحدته وتماسكه.

ومثلما تنهض الأسرة بشطر مهم من عملية التنشئة الديمقراطية للأجيال، تمارس المدرسة هي الأخرى دورا حيويا في استكمال هذا المشروع الحضاري، وتنبني هذه المهمة التربوية على ركنيين رئيسيين:

• الركن الأول: يمثله المعلم، بات من الضروري إعادة تهيئة وتأهيل المعلمين أنفسهم، لأنهم في الواقع جزء من المنظومة الاجتماعية التقليدية، وبالتالي، لن يكونوا مهيئين تلقائيا للتعامل مع متطلبات المرحلة والأسلوب الديمقراطي في التربية، ويكون تأهيل المعلمين من خلال برنامج مكثف لتوعيتهم بقيم الديمقراطية المتمثلة في الحرية والمساواة والعدل والتسامح[29]، تبعا لذلك، إن الطريقة التي يتعامل بها المعلم مع التلاميذ من خلال السماح لهم بالتعبير المنظم عن الرأي واعتماد قنوات المشاركة والمناقشة في بث المعلومات والتغاضي عن الفروقات التي قد تحدثها الوضعية الاقتصادية للتلاميذ، إضافة إلى تطبيق الإجراءات بشكل عادل دون تمييز، وخلق جماعات بحث تكرس روح الجماعة وتحمل المسؤولية، كلها أمور تنمي في أنفسهم آفاق الحرية وتؤهلهم فيما بعد للمشاركة بحماس في فعاليات المجتمع المدني كسبيل لإطلاق طاقاتهم الخلاقة[30].

• الركن الثاني: ويتمثل في المناهج الدراسية التي يجب أن تتوفر على برامج دراسية تشجع المشاركة والمطالبة لدى التلاميذ من خلال تربية المواطنة الحقة لا تكريسا لخضوع والتبعية.

ولا تستكمل عملية الاستنبات الثقافي الديمقراطي حلقاتها عند هذا المنحنى التعليمي فحسب، بل تتكامل كذلك وتتفاعل إيجابا وسلبا بما تمارسه مؤسسات الإعلام من أدوار وفعاليات في مسار غرس القيم الديمقراطية، وذلك من خلال التالي:

إشاعة وتكريس ثقافة الحوار والتسامح ونبذ ثقافة الإقصاء والعنف.

- تحفيز المواطنين على المشاركة الفاعلة في الفعاليات والأنشطة المختلفة للمجتمع سبيل التوسيع مساحة المشاركة السياسية كرافد حيوي لترشيد الديمقراطية وتحقيق التنمية السياسية.
- تعريف المواطنين بحقوقهم وحرياتهم وواجباتهم وحثهم على التمسك بها والدفاع عنها وتكريسها في سلوكهم اليومي وبذلك يمكن توفير الوقود المجتمعي للماكنة الديمقراطية.
- ترسيخ مبدأ المساواة بين المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية والطائفية أو الطبقية والسعي إلى نبذ ثقافة التعصب والاستعلاء لأنها من أبرز المضادات الثقافية للديمقراطية.
- غرس روح المواطنة وإعلاء شأن الهوية الوطنية على حساب كلا لانتماءات الفرعية.

مما تقدم، يجدر الإقرار بأن نجاح عملية ترسيخ قيم الثقافة الديمقراطية في الجزائر من خلال العمل على تغيير القيم السائدة لدى المواطنين والنخبة الحاكمة سيسمح ببناء مجتمع مدني فعال ومشارك في الحياة السياسية، فمن جهة تستشعر السلطة أهمية وضرورة الدور الذي تلعبه المؤسسات غير الرسمية في التنمية الإنسانية والسياسية على حد سواء، ومن جهة أخرى، يشعر المواطنين بجدوى وأهمية مشاركتهم في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم عبر منظمات المجتمع المدني.

الخاتمة:

تكشف الدراسة عن استنتاج رئيسي مؤداه: أن أي بناء سليم لمجتمع مدني قوي وفاعل في الوطن العربي يقترن في الأساس بمضامين الثقافة السياسية السائدة في المجتمع ككل، فإذا لم تتوافر تلك الثقافة على قيم، معتقدات، ومشاعر ديمقراطية توجه سلوك الأفراد حكاما ومحكومين وتدعم المعايير الكيفية والكمية المحددة لقوة وفاعلية التنظيمات المجتمعية، فإن مؤسسات المجتمع المدني ستظل غائبة ومغيبة، تعاني من الهشاشة والتبعية والإقصاء، ما يحول دون ممارساتها الفعلية لأدوارها ووظائفها الموكلة إليها في سياق التوعية

والنهوض بعمليتي التنمية والترسيخ الديمقراطي، وهو ما تؤكده بطبيعة الحال النتائج والتوصيات التالية المتوصل إليها:

– إن أزمة المجتمع المدني في الجزائر هي أزمة ثقافية في المقام الأول، ذلك أن الثقافة الضامرة في باطن العقل الجزائري قائمة على إيمان المواطنين بشخصانية السلطة والدولة معا، حيث استشراء كل مظاهر اللا ثقة بين الحاكم والمحكوم بسبب الغياب المستمر للسمات الرئيسية لنظام سياسي ديمقراطي ومفتوح، على سبيل المأسسة، الشفافية، المشاركة، والحوار المجتمعي الهادف حول الشؤون الداخلية والخارجية، فالأغلبية العظمى من الشعب الجزائري عادة ما تضع نفسها موضع المغترب أو اللاجئ عما يصيب بلادها الجزائر، وحتى فيما يتعلق بتلبية احتياجاتها وحل مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية، تولي هذه الفئة أمرها للدولة سواء لرغبتها المحتومة باجتناب الصدام مع السلطة أو لشعورها بالدونية وشيوع روح الاتكال لديها، معتبرة أن الحكومة هي المسؤولة عنها كمسؤولية رب الأسرة تجاه عائلته، وبالتالي، لا يجوز إلا السمع والطاعة للولي، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، يبرز في هذا الإطار تعظيم وتمجيد النخبة الجزائرية الحاكمة لدورها التاريخي وقدرتها الكبيرة على إدارة شؤون البلاد دون غيرها، معتقدة بضرورة وأولوية هيمنتها وتفردها وتشبثها بمقاليد الحكم للحفاظ على الأمان والاستقرار، مما يجعل بالنسبة لها، إمكانية وجود مجتمع مدني فاعل ومستقل بذاته تهديد يستلزم مراقبته والسيطرة عليه، وهو القمع والضغط والتوجس الذي غالبا ما تمارسه السلطة على المجتمع، وتبرره في نفس الوقت، بأسبقية مسألة ضمان الأمن القومي الجزائري عن المسائل والانشغالات الأخرى.

– إن التشوش والتشوه المستوطن في الثقافة السياسية الجزائرية شعبا ونخبة، ما كان له إلاّ أن ينتج ويرسخ لمجتمع مدني ضعيف وغير متوازن، همه الوحيد استرضاء السلطة في الدولة، وغايته القصوى كسب رضاها بشتى الطرق والأساليب، بمعنى آخر، مجتمع مدني من نوع خاص، يسعى لخدمة مصالحه الخاصة بخدمة أهداف السلطة وإعلاء مبادئها، أي مجتمع دولة بعيد كل البعد عن الأهداف السامية التي قام لأجلها بما في ذلك الدفاع عن الصالح العام وتحقيق التنمية والأمن والديمقراطية المرجوة.

– إن التأسيس لمجتمع مدني حقيقي ومشارك في العملية السياسية والتنموية في الجزائر، لا يتوقف على صياغة لوائح وقوانين بقدر ما هو مرتبط بإعادة بناء مضامين تلك القيم التي تبصم ذهنيات المواطنين والنخبة الحاكمة على حد سواء، وبما أن عملية التنشئة الاجتماعية–السياسية هي المسؤولة عن تحديد قيم وسلوك الأفراد وتوجهاتهم المختلفة في المجتمع، بمعنى أنها المسؤولة عن تكوين ثقافتهم ورسم تصوراتهم تجاه السلطة والنظام، يبرز في هذا المجال الدور النشط لقنوات التنشئة الرئيسية بما في ذلك الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام في عملية تغيير قيم الثقافة التسلطية إلى قيم الثقافة الديمقراطية لدى المواطنين والقادة في الجزائر.

الهوامش:

[1] محمد زاهي بشير المغيربي، قر اءات في السياسة المقارنة: قضايا منهاجية ومداخل نظرية، بنغازي: منشورات جامعة قازيونشن، ط.02،1998، ص. 219.

فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة : منظور كلي في البنية والتحليل، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001، ص. 201.[2]

[3] بومدين طاشمة، الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية (دراسة في المفاهيم، الأدوات، المناهج والاقترابات)، الجزائر: كنوز للإنتاج والنشر والتوزيع، 2011 ، ص. 163 .

[4] سمير خطاب، التنشئة السياسية والقيم، القاهرة: ايتراك للنشر والتوزيع، 2004 ، ص. 41 .

[5] **Gabriel A. Almond and Sideny Verba, The civic culture: Political Attitudes and Democray in five Nations, California: Sage Publications , 1989, p. 16.**

[6] محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سبق ذكره، ص. 225.

[7] حسين علوان، إشكالية بناء الثقافة المشاركة في الوطن العربي، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009، ص.20.

[8] محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سبق ذكره، ص. 226.

[9] نبيل حليلو، "التنمية والثقافة السياسية: أي علاقة "،مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد(08)، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، جوان 2012، ص.28.

[10] الطاهر بلعيور، "المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (10)، بسكرة : جامعة محمد خيضر ، نوفمبر 2006 ، ص. 123.

[11]مرسي مشري، "المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آلية تفعيله" ، ورقة بحث مقدمة في الملتقى الوطني حول "التحولات السياسية وإشكالية التنمية فيالجزائر: واقع وتحديات "، جامعة الشلف –حسيبة بن بو علي–: كلية العلوم القانونية والإدارية ، فرع العلوم السياسية، 16–17 ديسمبر 2008، ص.05 .

[12] ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص.ص. 110–111.

[13]عبد القادر الرن، "المجتمع الوقفي والمجتمع المدني بين التصور الإسلامي والطرح الغربي: دراسة نظرية تحليلية مقارنة"، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: تنظيم سياسي وإداري، 2007، ص.ص. 94–96.

[14]خيرة بن عبد العزيز، "دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد: أنموذج المنطقة العربية"، مذكرة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى جامعة الجزائر– بن يوسف بن خدة: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: تنظيم سياسي وإداري، 2006، ص.147.

[15] حسين علوان، إشكالية بناء الثقافة المشاركة في الوطن العربي، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009، ص. 107.

[16] قزادري حياة، الصحافة والسياسة: الثقافية السياسية والممارسة الإعلامية في الجزائر، الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2008، ص.ص. 81–82.

مصطفى حجازي،التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، المغرب: المركز التقافي العربي، ط.09، 2005.[17]

المرجع نفسه، ص.34.[18]

[19]بومدين طاشمة، دراسة في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا وإشكاليات، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص.ص. 146.

[20] زدام يوسف، "دور المجتمع المدني في التنمية الإنسانية: مقاربة ثقافية"، ورقة بحث مقدمة في الملتقي الوطني حول التحولات السياسية وإشكاليةالتنمية في الجزائر: واقع وتحديات، جامعة الشلف –حسيبة بن بو علي–: كلية العلوم القانونية الإدارية، فرع العلوم السياسية، 16–17 ديسمبر 2008، ص.ص. 07–08.

[21]المرجع نفسه، ص.ص. 131–132.

[22] بومدين طاشمة، "تفعيل دور المجتمع المدني كآلية للحد من سلطة البيروقراطية والتمكين للتنمية السياسية في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص. 05–06.

[23] زدام يوسف، مرجع سبق ذكره، ص. 07.

[24] جريدة الشروق، "قرابة 100 ألف جمعية.. أغلبها على الورق"، 2012/04/17، على الموقع الالكتروني:
http://www.echoroukonline.com/ara/articles/127266.html
تاريخ الدخول: 2012/04/28، الوقت: 16:33.

[25] نقلا عن: بوجيت (مليكة)، ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر، دراسة في الخلفيات، التفاعلات والأبعاد، مذكرة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية،، 1997، ص. 155، نقلا عن مقابلة أجرتها الباحثة مع رئيس جمعية المكفوفين، ماي 1996، نقلا عن: مرسي مشري، مرجع سبق ذكره، ص. 14.

[26] المرجع نفسه، ص.ص. 13-14.

[27] نفس المرجع، ص. 15.

[28] مرزوقي عمر، "الثقافة الديمقراطية في الوطن العربي ما بين النقل والتقليد و الإبداع الذاتي"، ورقة بحث مقدمة في الملتقى الدولي حول الثقافة الديمقراطية والعملية السياسية في المنطقة العربية، جامعة المسيلة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 13-15 ديسمبر 2011، ص.21.

[29] سامر مؤيد، "استنبات الثقافة الديمقراطية"، على الموقع الإلكتروني:

تاريخ الدخول: 2012/01/20، الوقت: 14:19. www.fcdrs.com/articles/p29.html

[30] زدام يوسف، مرجع سبق ذكره، ص. 12.